في جدة: المعاهدة السعودية اليمنية النهائية لترس
وفي الكويت: التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود الب

القادة التاريخيون هم من يص

سيكون تاريخ اليوم العاشر من شهر ربيع الأول ١٤٢١هـ الموافق لليوم الثاني عشر من شهر يونيو لعام ٢٠٠٠م، يوماً تأريخياً مشهوداً. حيث تم فيه التوقيع على المعاهدة النهائية لترسيم الحدود البرية والبحرية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية الشقيقة، بحضور فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وعدد كبير من أصحاب السمو الأمراء والمعالي الوزراء وكبار المسؤولين في المملكة.. كما حضرها من الجانب اليمني أعضاء الوفد المرافق لفخامة الرئيس اليمني يتقدمهم الأستاذ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية اليمني.. وقد قام بالتوقيع على المعاهدة كل من صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية عن المملكة، والأستاذ عبدالقادر باجمال عن الجمهورية اليمنية.

وقد أكد خادم الحرمين الشريفين الملك المفدى فهد بن عبدالعزيز حفظه الله أن هذه المعاهدة التأريخية ستكون عاملاً من عوامل تعزيز العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين.. كما وصف فخامة الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح المعاهدة بأنها عقد جديد في العلاقات السعودية اليمنية، وقال إن هذه المعاهدة مرضية وجيدة، وليس فيها أي انتقاص لأي طرف من الجانبين اليمني والسعودي.

وفي الكويت وبحضور صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني (والمجلة ماثلة للصدور) تم التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين المملكة والكويت لتأتي استجابة طبيعية للعلاقة التاريخية المميزة بين المملكة والكويت في مختلف الأصعدة.

ـــيم الحدود البرية والبحرية
ـــحرية بين المملكة والكويت

ـــنع التاريخ

خـادم الحـرمين الشـريفين:
المعاهدة التاريخية ستكون عاملاً من عوامل تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين

الرئيس علي عبدالله صالح:
المعاهدة عقد جديد في العلاقات السعودية اليمنية، وهي مرضية وجيدة للطرفين

مرسوم ملكي بالموافقة على المعاهدة

صدر مرسوم ملكي كريم بالموافقة على معاهدة الحدود الدولية النهائية للحدود البرية والبحرية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، التي تم التوصل اليها بعد اللقاء التاريخي والمحادثات الأخوية بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام مع أخيهم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة اثناء زيارة فخامته الى المملكة العربية السعودية، حيث تم التوقيع على المعاهدة في مدينة جدة في العاشر من شهر ربيع الأول لعام ١٤٢١هـ الموافق الثاني عشر من شهر يونيو ٢٠٠٠ م من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية ومعالي نائب رئيس الوزراء وزير خارجية الجمهورية اليمنية عبدالقادر عبدالرحمن باجمال.

هذا وقد سبق أن صدرت موافقة مجلس الوزراء ومجلس الشورى على المعاهدة كما تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء ومجلس النواب في الجمهورية اليمنية.

وفيما يلي نص المرسوم الملكي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم م /١٢.

التاريخ ١٤٢١/٣/٢٤هـ.

بعون الله تعالى.

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/ ٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناء على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/١٣ وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناء على المادتين السابعة عشرة والثامنة

القادة التاريخيون هم من يصنع التاريخ

عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩١ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم ٤/٣ وتاريخ ١٤٢١/٣/١٦هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٣ وتاريخ ١٤٢١/٣/١٧هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً: الموافقة على معاهدة الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية الموقعة في مدينة جدة في اليوم العاشر من شهر ربيع الأول سنة ١٤٢١هـ الموافق لليوم الثاني عشر من شهر يونيه سنة ٢٠٠٠م وملاحقها الأربعة المرفقة بها وذلك حسب الصيغة المرفقة.

ثانيا: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا.

فهد بن عبدالعزيز

«البيان المشترك»

انطلاقا من عمق الروابط الأخوية الوطيدة التي تربط المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، وفي أجواء مفعمة بمشاعر الود والإخاء، قام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية يرافقه وفد رفيع المستوى بزيارة رسمية الى المملكة العربية السعودية في الفترة من ٩ - ١٠ ربيع الأول ١٤٢١هـ الموافق ١١ - ١٢ يونيو ٢٠٠٠م.

هذا وقد جرى للضيف الكبير والوفد المرافق له استقبال رسمي في مطار الملك عبدالعزيز في جدة، وكان في مقدمة مستقبلي فخامته صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني.

كما استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية أخاه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية بقصر السلام بجدة مساء يوم الأحد ١٤٢١/٣/٩هـ.

وقد جرت خلال هذه الزيارة مباحثات رسمية بين الجانبين برئاسة خادم الحرمين الشريفين واخيه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح اتسمت بروح الود والاخاء وشارك فيها من جانب المملكة العربية السعودية كل من :

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء

الخريطة الجديدة للحدود السعودية اليمنية بعد توقيع المعاهدة

ورئيس الحرس الوطني.

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام.

صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية.

معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الخويطر.

معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مطلب بن عبدالله النفيسة.

معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان.

سفير خادم الحرمين الشريفين بالجمهورية اليمنية محمد بن مرداس القحطاني.

ومن جانب الجمهورية اليمنية الشقيقة كل من:

معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الاستاذ عبدالقادر باجمال.

معالي وزير الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب الاستاذ عبدالله غانم.

معالي وزير التخطيط والتنمية الاستاذ احمد محمد صوفان.

معالي وزير الإنشاءات والاسكان والتخطيط الحضري الاستاذ عبدالله حسين الدفعي.

معالي امين عام رئاسة الجمهورية اللواء عبدالله حسين البشري.

اللواء ركن عبدالله علي عليوة رئيس هيئة الاركان العامة.

سعادة سفير الجمهورية اليمنية لدى المملكة الدكتور محمد احمد الكباب.

وقد أعرب الجانبان عن تعازيهما للشعب السوري الشقيق وللأمة العربية في وفاة الرئيس الراحل حافظ الاسد، وأعربا عن تمنياتهما للشعب السوري الشقيق باستمرار الرخاء والأمن.

وأجرى الجانبان مباحثات تركزت حول العلاقات الثنائية وعبرا عن ارتياحهما لما وصلت اليه العلاقات بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية، وأكدا حرصهما المشترك على تعزيز هذه العلاقات ودفعها قدماً، وصولا الى ما فيه خير ورخاء وازدهار الشعبين الشقيقين.

وانطلاقاً من روابط الاخاء المتينة وتجسيداً للرغبة الصادقة المشتركة في ايجاد حل أخوي وودي لمسألة الحدود بين البلدين، فقد وقع كل من صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية ومعالي الاستاذ عبدالقادر باجمال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية على معاهدة حدود دولية نهائية ودائمة للحدود البرية والبحرية بين البلدين، وتم الاتفاق على تحديد الاحداثيات الجغرافية لكامل خط الحدود وذلك للجزء الذي شملته معاهدة الطائف وتقارير الحدود الملحقة بها والجزء الذي لا تشمله معاهدة الطائف، كما تم تعيين الحدود البحرية بين البلدين.

وفي ختام الزيارة عبر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح عن تقديره والوفد الرسمي المرافق، لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز على ما لقيه والوفد المرافق من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

الرئيس علي صالح في مؤتمر صحفي في جدة:
المعاهدة الجديدة عقد جديد في العلاقات السعودية اليمنية

وصف فخامة الرئيس علي عبدالله صالح

سمو وزير الخارجية والأستاذ عبدالقادر باجمال يوقعان المعاهدة

• الرئيس اليمني وسمو ولي العهد يشهدان مراسم توقيع معاهدة الحدود الدولية النهائية والدائمة بين المملكة واليمن.

رئيس الجمهورية اليمنية المعاهدة الجديدة للحدود بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، التي تم توقيعها في جدة، بأنها عقد جديد في العلاقات السعودية اليمنية .

وقال: «إن هذه المعاهدة مُرْضية وجيدة وليس فيها أي انتقاص على اي طرف من الجانبين اليمني والسعودي».

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده فخامته في جدة عقب توقيع المعاهدة.

وأضاف أن التواصل مستمر بين المملكة واليمن وإلى اقطار امتنا العربية وكل دول الجوار. اننا وصلنا الى حل سلمي وودي وأخوي ومُرض تصونه الاجيال القادمة في كل من الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية .

مجلس الوزراء يقر معاهدة الحدود السعودية ـ اليمنية

أقر مجلس الوزراء في جلسة برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ في قصر السلام بمحافظة جدة يوم الاثنين ١٤٢١/٣/١٧ هـ الموافق ١٩ يونيو ٢٠٠٠م معاهدة الحدود الدولية والنهائية والدائمة للحدود البرية والبحرية بين المملكة والجمهورية اليمنية الشقيقة .

ورحب خادم الحرمين الشريفين في بداية الجلسة بتوقيع المعاهدة التي ستكون عاملاً من عوامل تعزيز أواصر المحبة والأخوة بين البلدين والشعبين.

وأكد - أيده الله - أن إنجاز توقيع المعاهدة جسّد أنموذجاً مثالياً للتعامل بين الإخوة في حل مثل هذه الأمور والقضايا وبما يعود عليهما بالخير والرخاء والاطمئنان ويفتح أمامهما مجالات أرحب للتعاون لما فيه صالح البلدين والشعبين والأمتين العربية والإسلامية.

مجلس الشورى يقر معاهدة الحدود النهائية بين المملكة واليمن

أقر مجلس الشورى في جلسته الاعتيادية الرابعة، التي عقدها يوم الاحد ١٦ / ٣ / ١٤٢١هـ الموافق ١٨ يونيو ٢٠٠٠م برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير، معاهدة الحدود الدولية النهائية والدائمة للحدود البرية والبحرية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، بحضور معالي وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور مطلب النفيسة، ومعالي وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد العيبان واللواء الركن مريع بن حسن الشهراني مدير الادارة العامة للمساحة العسكرية بوزارة الدفاع والطيران.

وقد عبر المجلس عن ترحيبه بتلك المعاهدة التي تعد انجازا تاريخيا يسجل لصالح قيادة البلدين الشقيقين، بما يجسد الرغبة الصادقة المشتركة لدى الجانبين في ايجاد حل اخوي وودي في مسألة الحدود بين البلدين .

وصرح معالي الامين العام للمجلس الدكتور حمود بن عبدالعزيز البدر ان المجلس استمع في مستهل مداولاته للمعاهدة الى عرض مفصل من معالي الدكتور مطلب النفيسة ومعالي الدكتور مساعد العيبان حول مضامين المعاهدة، كما أطلع المجلس سعادة اللواء الركن مريع بن حسن الشهراني على معالم الحدود البرية والبحرية التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين مستعينا بذلك بالخرائط المعتمدة.

الأمير نايف في مؤتمر صحفي ألقى فيه الضوء على معاهدة الحدود الدولية الدائمة بين المملكة واليمن: لا اتفاق سرياً، وأمن اليمن هو أمن المملكة

اكد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ان ما يربط المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية الشقيقة اقوى واكبر من الحدود.

واوضح سموه: «لقد كان هناك إدراك كامل من قبل القيادتين الكريمتين تحقيقا لرغبة الشعبين العزيزين والشقيقين.. وقد كان لعزيمة وجهود سمو سيدي ولي العهد الاثر الكبير في الوصول الى الاتفاق على هذه المعاهدة».

وقال سموه: إن المعاهدة ليس لها علاقة بموضوع العمالة. وإن الاخوة اليمنيين محل الترحيب والتقدير بين اخوانهم وهناك مئات الآلاف يعملون في المملكة.. طبعا نحن نرحب بالاخوة اليمنيين في العمل وأنا أحث الشركات والمؤسسات وجميع رجال الأعمال بالاستقدام من اليمن».

وأضاف سموه يقول: إن الوصول لهذه المعاهدة سيفتح أبوابا كثيرة للتعاون بين البلدين.

وأكد سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز عدم وجود أي شيء سري أو اتفاق سري، وقال سموه: «المعاهدة تشمل كل شيء وسيعلن عنها».

ونفى سمو وزير الداخلية صحة أن المملكة كانت هي من يضع العقبات في طريق حل مشكلة الحدود مع اليمن طوال فترة المفاوضات السابقة.. وقال سموه في رده على سؤال بهذا الشأن «هذا غير صحيح.. وكون وجهات نظر أو نقاط تطرح للبحث سواء من المملكة أو من الأشقاء في اليمن فأعتقد أن هذا شيء طبيعي وعلينا أن نقدره».

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده سموه يوم السبت ١٤٢١/٣/١٥ الموافق ١٧ يونيو ٢٠٠٠ م في مكتبه بجدة، ألقى فيه الضوء على معاهدة الحدود الدولية النهائية والدائمة للحدود البرية والبحرية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية.

وزير الداخلية اليمني وعدد من المسؤولين في اليمن: الاتفاقية إنجاز تاريخي صنعته قيادتا البلدين بعقلهما الراجح وحنكتهما السياسية

كما وصف عدد من المسؤولين في اليمن اتفاقية ترسيم الحدود البرية والبحرية بين المملكة واليمن بأنها انجاز تاريخي صنعته قيادتا البلدين

القادة التاريخيون هم من يصنع التاريخ

بعقلهما الراجح وحنكتهما السياسية.

وأكدوا انها تعد مكسبا مهما ليس فقط للمملكة واليمن وانما لكل البلدان العربية والإسلامية وأضافوا بان المعاهدة ستفتح الباب على مصراعيه امام تحقيق التعاون الاخوي المثمر والشراكة الحقيقية الفاعلة في مختلف المجالات.

وقد وصف اللواء الركن د. حسين محمد عرب وزير الداخلية اليمني المعاهدة الجديدة التي تم التوصل اليها بأنها انجاز تاريخي عظيم صنعته قيادتا البلدين الشقيقين ممثلتين بخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وأخيه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

كما أكدت الصحف اليمنية الرسمية في افتتاحياتها ان الانجاز الذي حققته المملكة واليمن شكل دلالة حية على أن قيادتي البلدين تتماثلان في تقدير تلك الخصائص التي تتميز بها العلاقات بين شعبيهما. ووصفت لحظات توقيع المعاهدة باللحظات الفريدة والمبهرة مؤكدة أنها ستكون فاتحة عهد جديد من العلاقات الأخوية والتعاون بين البلدين الشقيقين.

مجلس النواب اليمني صادق بالاجماع على معاهدة ترسيم الحدود مع المملكة

صادق مجلس النواب اليمني بالاجماع يوم السبت ١٤٢١/٣/٢٢هـ الموافق ٢٤ يونيو ٢٠٠٠م على معاهدة ترسيم الحدود البرية والبحرية بين المملكة واليمن.

وجرى التصويت بعد المناقشة، في جلسة خاصة ترأسها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر بحضور رئيس مجلس الوزراء د. عبدالكريم الارياني وعدد من اعضاء الحكومة.

ومن المتوقع ان يصدر رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح قراراً جمهورياً بالمصادقة على معاهدة جدة بعد أن استوفت اجراءاتها الدستورية في مجلسي النواب والوزراء.

وفي حديث صحفي قال الشيخ الأحمر ان المعاهدة مباركة وحكيمة وتفتح أبواباً واسعة لنقل العلاقات السعودية اليمنية نقلة سريعة وكبيرة الى مجالات اكثر تطوراً.

وأكد ان زيارة سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، على رأس وفد المملكة الرفيع الى اليمن مهدت الطريق لهذا المنجز. وقال: «تحدثت للصحافة آنذاك ان الحل أصبح

الرئيس اليمني في المؤتمر الصحفي بجدة

وشيكاً لأني لمست حسن النوايا».

وحول مستقبل العلاقة بين البلدين، أكد الشيخ عبدالله الأحمر ان «علاقاتنا أخوية وتاريخية وعلاقات مصاهرة، وهي استراتيجية في الماضي والحاضر والمستقبل» مؤكداً ان معاهدة جدة قد اغلقت كل المنافذ على من يريد تعكير الصفو، ولم تبق لأي كان ان ينفذ من أي منفذ سواء الأقلام أو الأصوات التي لا تريد الخير للبلدين.

نص المعاهدة

وفيما يلي النص الرسمي الكامل لمعاهدة الحدود البرية والبحرية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية:

معاهدة حدود دولية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية

ترسيخاً لعرى الأخوة والمودة وصلة القربى التي تربط الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية.

واستناداً الى ما يجمعهما من أسس ومبادئ العقيدة الإسلامية وقوامها التعاون على البر والتقوى.

وانطلاقاً مما تنسجها روابط تاريخهما المشترك وأساسها التعاون والتعاضد وإشاعة الأمن والسلام والسكينة بينهما.

وتأسيساً على ما تتميز به العلاقة الأخوية القائمة بين قيادتي البلدين الشقيقين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وأخيه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية - حفظهما الله - من مودة وصفاء، وحرص على كل ما من شأنه ترسيخ وتوطيد العلاقات الأخوية الحميمة بين الشعبين الشقيقين، وحرصاً منهما على إيجاد حل دائم لمسألة الحدود البرية والبحرية بين بلديهما بما ترتضيه وتصونه الأجيال المتعاقبة حاضراً ومستقبلاً، سواء الحدود التي عينتها معاهدة الطائف الموقعة بين المملكتين في عام ١٣٥٣هـ الموافق ١٩٣٤م ورسمتها هيئات مشتركة حسبما هو وارد ومبين في تقارير الحدود الملحقة بالمعاهدة، أو تلك التي لم يتم ترسيمها. فقد تم الاتفاق على ما يلي:

المادة (١):

يؤكد الجانبان المتعاهدان على إلزامية وشرعية معاهدة الطائف وملحقاتها بما في ذلك تقارير الحدود الملحقة بها. كما يؤكدان التزامهما بمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في ٢٧/ رمضان /١٤١٥هـ.

المادة (٢):

يحدد خط الحدود الفاصل النهائي والدائم بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية على النحو التالي:

أ - الجزء الأول: يبدأ هذا الجزء من العلامة الساحلية على البحر الأحمر (رصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) وإحداثياتها هي: خط عرض (٨، ١٤، ٢٤، ١٦) شرقاً وينتهي عند علامة جبل الثار وإحداثياتها هي (٥٨، ٢١، ٤٤) شرقا و(٠٠، ٢٦، ١٧) شمالاً، وتفصيلها بالإحداثيات الواردة في الملحق رقم (١) ويتم تحديد هوية القرى الواقعة على مسار هذا الجزء من الخط وفقاً لما نصت عليه معاهدة الطائف وملاحقها بما في ذلك انتماؤها القبلي، وفي حالة وقوع أي من الإحداثيات على موقع أو مواقع قرية أو قرى أحد الطرفين فإن المرجعية في إثبات تبعية هذه القرية أو القرى هو انتماؤها لأحد الطرفين ويتم تعديل مسار الخط وفقا لذلك عند وضع العلامات الحدودية.

ب - الجزء الثاني: هو ذلك الجزء من خط الحدود الذي لم يتم ترسيمه، فقد اتفق الطرفان المتعاهدان على ترسيم هذا الجزء بصورة ودية ويبدأ هذا الجزء من جبل الثار المحددة إحداثياته أعلاه وينتهي عند نقطة التسق الجغرافي لتقاطع خط عرض (١٩) شمالاً مع خط طول(٥٢) شرقاً وتفصيلها بالإحداثيات الواردة في الملحق رقم (٣).

ج - الجزء الثالث: هو الجزء البحري من الحدود الذي يبدأ من العلامة البرية على ساحل البحر (رصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) المحددة إحداثياتها أعلاه وينتهي بنهاية الحدود البحرية بين الدولتين وتفصيلها بالإحداثيات في المرفق رقم (٣).

المادة (٣):

١. بغية وضع العلامات (السواريات على خط الحدود بدءاً من نقطة التقاء حدود البلدين مع حدود

سلطنة عمان الشقيقة عند النسق الجغرافي لتقاطع دائرة العرض (١٩) شمالاً وخط طول (٥٢) شرقاً وانتهاء برصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد بإحداثياته الواردة في الملحق رقم (١) فإن الطرفين المتعاهدين سوف يكلفان شركة دولية بالقيام بالمسح الميداني لكامل الحدود البرية والبحرية، وعلى الشركة المنفذة المتخصصة والفريق المشترك من الجانبين المتعاهدين التقيد الصارم بالمسافات والجهات بين كل نقطة والنقطة التي تليها وبقية الأوصاف الواردة في تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف وهذه أحكام ملزمة للطرفين.

٢. سوف تقوم الشركة الدولية المتخصصة بإعداد خرائط مفصلة لخط الحدود البرية بين البلدين وسوف تعتمد هذه الخرائط بعد توقيعها من قبل ممثلي الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية بصفتها خرائط رسمية تبين الحدود الفاصلة بين البلدين وتصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة، وسوف يوقع الطرفان المتعاهدان على اتفاق حول تغطية تكاليف أعمال الشركة المكلفة بتشييد العلامات على طول خط الحدود البرية الفاصل بين البلدين.

المادة (٤):

يؤكد الطرفان المتعاهدان التزامهما بالمادة الخامسة من معاهدة الطائف وذلك فيما يتعلق بإخلاء أي موقع عسكري تقل مسافته عن خمسة كيلومترات على طول خط الحدود المرسم بناء على تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف.. أما بالنسبة لخط الحدود الذي لم يتم ترسيمه بدءاً من جبل الشار حتى نقطة تقاطع خط عرض (١٩) شمالاً مع خط طول (٥٢) شرقاً فيحكمه الملحق رقم (٤) المرفق بهذه المعاهدة.

المادة (٥):

تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد التصديق عليها طبقاً للإجراءات المتبعة في كل من البلدين المتعاهدين وتبادل وثائق التصديق عليها من قبل الدولتين.

عن المملكة العربية السعودية
سعود الفيصل وزير الخارجية
عن الجمهورية اليمنية
عبدالقادر عبدالرحمن باجمال
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية
جدة: ١٤٢١/٣/١٠هـ
الموافق ٢٠٠٠/٦/١٢م

سمو وزير الداخلية فيالمؤتمر الصحفي بمكتبه في جدة

وقد تضمنت الاتفاقية أربعة ملاحق، الملحق الأول والثاني تضمنا الإحداثيات لمواقع العلامات المنصوص عليها في تقارير الحدود الملحقة.

أما الملحق رقم (٣) فهو:

خطوط الحدود البحرية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية

١- يبدأ الخط من النقطة البرية على ساحل البحر «رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد» ذات الاحداثيات التالية: (١٩,٧ - ١٤,٨ ٢٤,١٦) شمال: (١٩,٧- ٤٢,٤٦) شرق.

٢- يتجه الخط في خط مستقيم مواز لخطوط العرض حتى يلتقي بخط الطول (٠٠-٠٩-٤٢,٠) شرق.

٣- ينحني الخط في اتجاه الجنوب الغربي حتى النقطة ذات الاحداثيات التالية: (١٤,٨-٢٤,١٦) شمال: (٠٠-٠٩-٤٢,٠٠) شرق.

٤- ومنه في خط مستقيم مواز لخطوط العرض في اتجاه الغرب حتى نهاية الحدود البحرية بين البلدين من نقطةذات احداثي ٢٤-١٧-١٦ ٩-٤٧-٤١

الملحق رقم (٤) لمعاهدة الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية حول تنظيم حقوق الرعي وتحديد مواضع القوات المسلحة على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود بين البلدين المشار اليه في هذه المعاهدة واستغلال الثروات الطبيعية المشتركة على طول خط الحدود البرية الفاصل بين البلدين.

المادة (١):

(أ) تحدد منطقة الرعي على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار اليه في هذه المعاهدة بعشرين كيلومترا.

(ب) يحق للرعاة من البلدين استخدام مناطق الرعي ومصادر المياه على جانبي هذا الجزء من خط الحدود استنادا الى التقاليد والاعراف القبلية السائدة لمسافة لا تزيد عن عشرين كيلومترا.

(ج) سوف يجري الطرفان المتعاقدان مشاورات سنوية لتحديد نقاط العبور لأغراض الرعي بناء على ظروف وفرص الرعي السائدة.

المادة (٢):

يعفى الرعاة من مواطني المملكة العربية السعودية ومواطني الجمهورية اليمنية من:

أ. نظام الاقامة والجوازات وتصرف لهم بطاقات مرور من السلطات المعنية التي ينتمي اليها هؤلاء الرعاة.

ب - الضرائب والرسوم على الامتعة الشخصية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي يحملونها معهم، وهذا لا يمنع أيا من الطرفين من فرض رسوم جمركية على الحيوانات والبضائع العابرة لغرض المتاجرة.

المادة (٣):

يحق لأي من الطرفين المتعاقدين وضع القيود والضوابط التي يرونها مناسبة لعدد السيارات العابرة مع الرعاة الى أراضيه وكذلك نوع وعدد الأسلحة النارية المسموح بحملها شريطة ان يكون مرخصا لها من السلطات المختصة في البلدين مع تحديد هوية حاملها.

المادة (٤):

في حالة انتشار مرض وبائي يصيب الثروة الحيوانية فلكل طرف الحق في فرض الاجراءات الوقائية اللازمة وفرض قيود على استيراد وتصدير الحيوانات المصابة. وعلى السلطات المختصة في البلدين التعاون فيما بينها للحد من انتشار الوباء قدر الامكان.

المادة (٥):

لا يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين حشد قواته المسلحة على مسافة تقل عن عشرين كيلومترا على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار اليه في هذه المعاهدة، ويقتصر نشاط أي طرف في كل جانب على تسيير دوريات أمن متنقلة بأسلحتها الاعتيادية.

المادة (٦):

في حالة اكتشاف ثروة طبيعية مشتركة قابلة للاستخراج والاستثمار على طول خط الحدود بين البلدين بدءاً من رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد وحتى نقطة تقاطع خط عرض (١٩) شرقا مع خط طول (٥٢) شمالا فان الطرفين المتعاقدين سوف يجريان المفاوضات اللازمة بينهما للاستغلال المشترك لتلك الثروة.

المادة (٧):

يعتبر هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة ويصادق عليه بالطرق المعتمدة في البلدين.